



يا عمال العالم، اتحدوا!

طريق البلشفية



لينين

وضع البوند في الحزب

22 تشرين الأول 1903

ترجمة

محمد علي العربي

نشر النشر البلشفي العربي

نونس، حزيران 2012

المصدر المعتمد في الترجمة:

THE POSITION OF THE BUND IN THE PARTY

October 22, 1903

LENIN: COLLECTED WORKS, Vol. 7, p. 92-102

PROGRESS PUBLISHERS

MOSCOW, 1974

تحت هذا العنوان نشر البوند ترجمة مقال ظهر في العدد 34 من صحيفة «صوت العامل». وهذا المقال، الذي رافق قرارات مؤتمر البوند الخامس إنما هو بمثابة تعليق رسمي على تلك القرارات. وقد تضمن محاولة لعرض منهجي لجميع الحجج التي تقود إلى استنتاج مفاده أنّ على البوند أن «يؤسس جزءا متّحدا في الحزب». ومن المفيد تمحيص هذه الحجج.

يبدأ المؤلف بأن يعلن أن أُلح القضايا المطروحة على الاشتراكية-الديمقراطية الروسية هي قضية التوحيد. فعلى أيّ أساس يمكن أن يتحقّق ذلك؟ إن الأساس الذي اعتمده بيان 1898 هو مبدأ الاستقلال الدّاتي. والمؤلف يدرس هذا المبدأ ويرى أنّه غير منطقي وقام على تناقض داخلي. فإذا كان المقصود بالقضايا المتعلقة بصفة خاصّة بالعمال اليهود، القضايا الخاصّة بأساليب التحريض (مكيفة بلغة اليهود وعقليتهم وثقافتهم الخاصّة)، فإن الاستقلال الدّاتي المذكور لن يكون إلاّ استقلالاً تقنياً (?). بيد أن هذا الاستقلال يعني تدمير كلّ استقلال، لأنه من صنع كلّ لجنة من لجان الحزب. ووضع البوند واللجان على مستوى واحد يعني نفي الاستقلال الدّاتي. أمّا إذا كان المعنى بهذه الكلمة الاستقلال الدّاتي في بعض قضايا البرنامج، فمن غير المنطقي حرمان البوند من كلّ استقلال في قضايا البرنامج الأخرى. فالاستقلال في هذا المجال يفترض بالضرورة تمثيل البوند في أجهزة الحزب المركزية، أي يفترض الاتّحاد لا الاستقلال الدّاتي. بينما يجب البحث في تاريخ الحركة الثورية اليهودية في روسيا عن الأساس المتين الذي يحدّد مكانة البوند في الحزب. فهذا التاريخ يكشف لنا عن اندماج جميع المنظمات العاملة في أوساط العمال اليهود في رابطة واحدة، البوند، الذي يمتد نشاطه من ليتوانيا إلى بولونيا، ثم إلى جنوبي روسيا. وهكذا أطاح التاريخ بجميع الحواجز المحلية وسمي البوند ممثلاً أوحد للعمال اليهود. أرايتم هذا المبدأ الذي ليس ثمرة عقل فارغ (?). وإنما نتيجة لكل تاريخ الحركة العمالية اليهودية: إن البوند هو الممثل الأوحد لمصالح العمال اليهود. وغني عن البيان، والحال هذه، أن تنظيم عمال قومية كاملة من القوميات لا يمكن أن يدخل في «الحزب» إلاّ إذا كان هذا الأخير يقوم على أساس اتّحادي: فالعمال اليهود ليسوا جزءاً من أسرة العمال العالمية الكبيرة فحسب، بل هي أيضاً جزء من الشعب اليهودي الذي يحتلّ وضعاً خاصاً بين سائر الشعوب. وأخيراً، فإن الاتّحاد الوثيق بين مختلف أجزاء الحزب يجد تعبيره على وجه التحديد في الاتّحاد (الفيدرالي)، لأنّ الميزة الأساسيّة لهذا الأخير هي المساهمة المباشرة في شؤون الحزب لكل جزء من الأجزاء التي يتألّف منها، والتي تشعر بالتالي أنّها متساوية في الحقوق. أمّا

الاستقلال الّآاتي فيترتب عليه انعدام الحقوق لجميع أجزاء الحزب، واللامبالاة تجاه القضايا المشتركة والريية المتبادلة، والمشادات والمنازعات.

تلك هي حجج المؤلف التي عرضناها بتعايره بالذآات تقريبا. وهي ترتد إلى ثلاث نقاط: تأملات ذات صفة عامّة متعلّقة بالطابع المتناقض جوهريا للاستقلال الّآاتي غير المناسب من وجهة نظر الائآحاد الوثيق بين مختلف أجزاء الحزب، وتعاليم التاريخ الّذي أظهر البوند ممثلا أوحدا للعمال اليهود، وأخيرا تلك الحجة القائلة بأن العمال اليهود هم عمال قوميّة كاملة تحتل وضعًا خاصا. يريد المؤلف إذن أن يستند في آن واحد إلى مبادئ تنظيمية عامّة، وإلى تعاليم التاريخ، وإلى فكرة القومية. وهو يبذل قصارى جهده، ولنقرّ له بهذه المزية، ليدرس القضية من جميع مظاهرها. ولهذا على وجه التحديد تبرز مقالته بوضوح كبير موقف البوند من هذه القضية التي تشغلنا جميعا.

عندما يكون هناك ائآحاد، على ما يقال لنا، تكون مختلف أجزاء الحزب متساوية في الحقوق وتساهم مساهمة مباشرة في الشؤون العامة. وعندما يكون هناك استقلال ذاتي، تكون محرومة من الحقوق، ولا تساهم بالتالي في حياة الحزب العامة. إن هذه حجة مخالفة بقضها وقضيضها للمنطق. فهي تشبه، تشابه قطرتين من الماء، تلك الحجة التي يسميها علماء الرياضيات بالسفسطات الرياضية والتي يقام فيها البرهان بنهج منطقي دقيق في الظاهر على أن اثنين ضرب اثنين يساوي خمسة، وعلى أن الجزء أكبر من الكل، وغير ذلك. ولقد صنفت المصنفات في مثل هذه السفسطات الرياضية، وهي لا تخلو من بعض النفع للأولاد في سنوات التراسة.

أما بالنسبة إلى أناس يتباهون بأنهم الممثلون الوحيدون للعمال اليهود، فإننا قد نجد حرجا في أن نشرح لهم سفسطة في منتهى البدائية كذلك التي تنجم عن إعطاء معان مختلفة لعبارة «أجزاء الحزب» في شطري محاكمة منطقية واحدة. فعندما تتكلّم عن الائآحاد نعني بجزء الحزب جملة المنظّمات في مناطق مختلفة. وعندما تتكلّم عن الاستقلال الّآاتي نعني بجزء الحزب كلّ منظمة محلية منظور إليها مفردة. ضعوا على

مستوى واحد، في قياس منطقي واحد، هذه المفاهيم المتأثلة زعماً، تجردوا أنفسكم وقد اتهمتم إلى الاستنتاج بأن اثنين ضرب اثنين يساوي خمسة. وإذا لم يستطع البوند رغم هذا أن يتبين أين هي السفسطة، فليرجع إلى أنظمة الحد الأقصى الدّاخلية الخاصّة بهم فينتبهوا أن المنظّمات المحليّة تكون على علاقة مباشرة بمركز الحزب عندما يكون هناك اتّحاد، وعلى علاقة مباشرة عندما يكون هناك استقلال ذاتي. كلا، الأفضل للاتّحادين ألا يتكلّموا أبداً عن «اتّحاد وثيق»! فنحن لا نستطيع إلّا أن نضحك إزاء المحاولات الرّامية إلى دحض الأطروحة القائلة بأنّ الاتّحاد يعني نزعة خصوصيّة وبأنّ الاستقلال الدّاتي يعني اندماج مختلف أجزاء الحزب.

أمّا المحاولة الرّامية إلى إثبات «عدم منطقيّة» الاستقلال الدّاتي بتقسيم هذا الأخير إلى استقلال ذاتي في البرنامج وإلى استقلال ذاتي تقني فليست أكثر حظاً من التوفيق. فهذا التقسيم هو في حدّ ذاته مضادّ للعقل إلى أعلى درجة. إذ كيف يمكننا إطلاق صفة التّقنية على القضايا المتعلّقة بالطّرق الخاصّة في التّحريض بين العمال اليهود؟ وما دخل التّقنية هنا، مع أن المقصود خصائص اللّغة والعقليّة وشروط الحياة؟ وكيف يسعنا الكلام عن الاستقلال في قضايا البرنامج، وعلى سبيل المثال، بصدد المطالبة بالمساواة المدنيّة لليهود؟ إن برنامج الاشتراكية-الديمقراطيّة لا يذكر إلّا المطالب الأساسيّة، المشتركة عند مجمل الطبقة العماليّة، بغضّ النّظر عن الفروق المهنيّة أو المحليّة أو القوميّة أو العرقيّة. وهذه الفروق تجعل المطالب الواحد، مطلب المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون على سبيل المثال، يثير هذا التّحريض ضد نوع محدّد من الحيف، وهناك أو فيما يخصّ فئات أخرى من الطبقة العماليّة- التّحريض ضد نوع آخر من الحيف، وغير ذلك. إن البند الواحد من البرنامج يطبق تطبيقاً مختلفاً تبعاً للفروق في شروط الحياة والثّقافة والعلاقات بين القوى الاجتماعيّة في مختلف مناطق البلاد. والتّحريض على مطلب واحد من مطالب البرنامج يتمّ بأساليب مختلفة وفق تلك الفروق. لذا، فإنّ الاستقلال الدّاتي، فيما يتعلق بوجه خاصّ بعمال عرق معيّن أو أمة معيّنة أو دين معيّن، يعني أن صياغة المطالب الخاصّة المرفوعة باسم البرنامج المشترك، واختيار طرائق

التحريض، يتعلّقان بالقرار المستقل للمنظمة المعنية. والحزب في مجمله وهيئاته المركزية ترسم المبادئ الأساسية العامة للبرنامج وللتكثيف. أمّا مختلف طرائق تطبيق هذه المبادئ في الممارسة والتحريض فتقرّرها مختلف منظمات الحزب التابعة للمركز، تبعاً للفروق المحليّة والعرقية والقومية والثقافية.

إننا لنتساءل عمّا إذا كان مفهوم الاستقلال الدّاتي يشكو حقاً من الغموض؟ أليس من قبيل السكولائية الخالصة تقسيمه إلى استقلال ذاتي في قضايا البرنامج وإلى استقلال ذاتي في القضايا التقنية؟

أنظروا كيف خلّل مفهوم الاستقلال الدّاتي «تحليلاً منطقياً» في الكراس المذكور. يقول ذلك الكراس فيما يتصل بمبدأ الاستقلال الدّاتي الذي صيغ على أساسه بيان 1898: «من بين جملة المشكلات التي تصطدم بها الاشتراكية الديمقراطية تتميز بعض المشكلات (كذا!!) التي لا شك في طابعها الخاصّ بالنسبة للعالم اليهودي... واستقلال اليهود الدّاتي ينتهي حيث يبدأ ميدان القضايا العامة... ومن هنا كان الوضع المزدوج للبوند في الحزب: فهو في القضايا الخاصّة يتدخل بصفته بوند... وفي القضايا العامة تتلاشى سياسته الخاصّة ويضحى مجرد لجنة من لجان الحزب»... إن البرنامج الاشتراكي الديمقراطي يطالب بمساواة جميع المواطنين مساواة تامة أمام القانون. وباسم هذا البرنامج يرفع العامل اليهودي في مدينة فيلنو مطلباً خاصاً، ويرفع العامل البشكيري في مدينة أوفاً مطلباً آخر. فهل معنى ذلك أن «م بين جملة المشكلات»، «تتمايز بعض المشكلات»؟ وإذا كما نرفع، لتجسيد المطلب العامّ في المساواة في الحقوق، سلسلة من المطالب الخاصّة المطالبة بإلغاء الأشكال الخاصّة للمساواة، فهل ينجم عن ذلك أن المشكلات الخاصّة تتمايز عن المشكلات العامة؟ لا تتمايز المطالب الخاصّة عن المطالب العامة ولكنها تصاغ باسم المطالب العامة للبرنامج. وما يتعلّق بصفة خاصّة بيهود فيلنو يتميّز عما يتعلّق بصفة خاصّة ببشكيري أوفاً. وإثماً من مهمّة الحزب بأسره، من مهمّة هيئات الحزب المركزية، القيام بتأليف مطالبها وتمثيل مصالحها الطبقيّة المشتركة لا مصالحها الخاصّة،

المهنية، العرفية، المحلية، القومية وغيرها (يبدو أن ذلك واضح بما فيه الكفاية! ولكن البوند خلط الحابل بالنابل لأنه قدّم لنا المزيد من نماذج المغالطات المنطقية بدلا من تحليل منطقي. فهو لم يفهم شيئا البتة من الصلة القائمة بين المطالب الخاصة والمطالب العامة عند الاشتراكية-الديمقراطية. لقد تخيل أنه «من بين جملة المشكلات التي تصطدم بها الاشتراكية-الديمقراطية تتميز بعض المشكلات» في حين أنّ كلّ مشكلة يثيرها برنامجنا هي في الواقع تأليف لسلسلة كاملة من القضايا والمطالب الخاصة. وكل بند من البرنامج ينطبق على مجمل الطبقة العاملة في الوقت نفسه الذي يتفرّع فيه إلى قضايا خاصة وفقا للفروق المهنية بين العمال والشروط التي يعيشون وطرز حياتهم ولغتهم وغير ذلك. وما يبلبل البوند هو الطابع المتناقض، الثنائي، للوضع الذي يشغله البوند والذي يمثّل، كما ترون، فيما يلي: فهو في القضايا الخاصة يتدخل بصفته بوند، وفي القضايا العامة يفقد سياته الخاصة. وقليل من التفكير كان سيظهر له أنّ تلك «الثنائية» قائمة في الوضع الذي يشغله كلّ عامل اشتراكي-ديمقراطي بلا استثناء ففي القضايا الخاصة يتدخل بوصفه ممثلا لمهنة معينة، عضوا في أمة معينة، مقيا في جهة معينة، في حين أنه «يفقد سياته الخاصة» في القضايا العامة ولا يتميز عن أي اشتراكي-ديمقراطي آخر. إن استقلال البوند الذاتي واستقلال اللجنة الذاتي واقعتان متماثلتان مطلق التماثل في معيار النظام الداخلي لعام 1898: وكل ما هنالك أن حدود هذا الاستقلال الذاتي مختلفة قليلا وأوسع قليلا في الحالة الأولى منها في الثانية. والأطروحة التالية، التي يزعم البوند أنه يدحض بها تلك الحجّة، لا تنطوي على شيء لا يشكو من تناقض صارخ: «إذا منح البوند الاستقلال الذاتي في بعض قضايا البرنامج، فبأي حق يحرم من كلّ استقلال ذاتي في سائر قضايا البرنامج؟». إن هذه الطريقة في إقامة التعارض بين القضايا الخاصة والقضايا العامة، وبين «بعض» القضايا والقضايا «الأخرى» لهي عينة رائجة من التحليل «المنطقي» عند البوند! فهؤلاء الناس لا يفهمون أن معنى ذلك هو معارضة اللون والنكهة والرائحة المختلفة لبعض التفاحات بعدد التفاحات «الأخرى». إننا لنتجاسر على التوكيد لكم، أيها السادة، بأن كلّ تفاحة، لا بعض التفاحات فحسب، لها نكهتها ولونها ورائحتها

الخاصة. وليس في «بعض» قضايا البرنامج فحسب، وإنما في جميع القضايا بلا استثناء، يمنح لكم أيها السادة الاستقلال الذاتي -ولكن فقط بقدر ما يكون المطلوب تطبيق تلك القضايا على الخصائص الخاصة بالعمال اليهود. «إنني لأنصحك، صديقي العزيز، لهذا السبب بأن تدرس قبل كل شيء المنطق!»

حجة البوند الثانية هي الرجوع إلى التاريخ بالزعم أنه هو الذي سمى البوند ممثلاً أوحد للعمال اليهود.

إن هذه الأطروحة لحاططة بادئ ذي بدء. فمؤلف الكراس نفسه يقول أنّ «عمل المنظمات الأخرى (غير البوند) في هذا الاتجاه (أي بين صفوف العمال اليهود) إما أنه لم يثمر شيئاً، وإما أنه أثمر بعض نتائج لا تستأهل الوقوف عندها». وهذا معناه أن هنالك عمل يبذل، باعتراف المؤلف نفسه، وأن البوند بالتالي لم يكن الممثل الأوحد للعمال اليهود. وليس هنالك من سيقبل بالأحكام التي يصدرها البوند عند تقييم نتائج ذلك النشاط. وأخيراً، فمن المعروف أن البوند قد عرقل عمل المنظمات الأخرى بين صفوف العمال اليهود (ويكفي أن نذكر الحادثة المعروفة المثلثة في محاربة البوند لجنة إيكاتيرينوسلاف التي تجرّت على توجيه نداء إلى العمال اليهود). إذن، حتى إذا ما كانت النتائج لا تستأهل فعلاً الوقوف عندها فإن الغلطة في ذلك هي غلطة البوند نفسه جزئياً.

لنتابع. إن جزء الحقيقة الذي ينطوي عليه استشهاد البوند بالتاريخ لا يكفي للبرهان على صحة حجته. فالوقائع التي حدثت فعلاً والتي يشير إليها البوند تشهد عليه لا له. فهذه الوقائع تثبت أن البوند وجد وتطور إبان السنوات الخمس المنصرمة منذ المؤتمر الأول بصورة مستقلة ومنفصلة عن سائر منظمات الحزب. كانت، عموماً، الصلة الفعلية القائمة آنذاك بين جميع منظمات الحزب هشّة إلى أبد الحدود، لكن علاوة على أن صلة البوند بسائر أجزاء الحزب كانت أكثر هشاشة بكثير فإنها كانت أيضاً تهن وتضعف يوماً بعد يوم. وتاريخ منظمات حزينا في الخارج يملك الدليل القاطع على أن البوند يزيد بنفسه من هشاشة تلك الصلة. ففي عام 1898 اختفى أعضاء

البوند إلى تنظيم الحزب المشترك في الخارج، وفي حوالي عام 1903 انفصلوا ليشكلوا في الخارج تنظيماً مستقلاً بنفسه كلاً الاستقلال ومنفصلاً. ولا مجال للمباراة في استقلال البوند واستقلاله الذاتي، ولا في تأصلها التدريجي.

ما النتيجة التي تنجم عن هذه الواقعة التي لا لبس فيها؟ يستخلص البوند منها ضرورة الانخاء أمهما والانصياح لها باسترقاق ووضعها موضع المبدأ -الذي ليس هناك من مبدأ غيره يقدم أساساً متيناً لموقف البوند- وتكريس هذا المبدأ في أنظمة داخلية يفترض فيها أن تعترف بالبوند ممثلاً أوحد للعالم اليهودي في الحزب. وفي رأينا أن هذه انتهازية محضة، و«ذيلية» من أردأ نوع. ومن تاريخ تلك الأعوام الخمسة من التشتت ينبغي أن نخلص لا إلى تكريس هذا التشتت بل إلى ضرورة وضع حد له مرة واحدة ونهائية. هل هناك من ينكر أن ذلك كان بالفعل تشتتاً؟ لقد تطورت جميع أجزاء الحزب آنذاك تحت شعار الاستقلال والاستقلال الذاتي. فهل ينبغي أن نستخلص من ذلك «مبدأ» اتحاد بين سيديريا والقوقاز والأورال والجنوب وغير ذلك؟

البوند نفسه يعلن أن الحزب لم يكن موجوداً في الواقع ككلّ منظم. فكيف يجوز لنا الانطلاق من وضع للأشياء مميّز بغياب الحزب لنستنتج أي نتيجة كانت حول قضية إعادة بناء الوحدة العضوية؟ كلا أيها السادة، إنكم لم تبرهنوا على شيء باستشهادكم بتاريخ ذلك التشتت، إن لم يكن ذلك على شذوذ تلك النزعة الخصوصية. واستنباط «مبدأ» تنظيمي من تاريخ عدة سنوات من اختلال تنظيم الحزب عمل أشبه ما يكون بعمل أنصار المدرسة التاريخية الذين كانوا على استعداد، طبقاً للملاحظة ماركس الساخرة، لتنصيب أنفسهم محامين عن السوط لمجرد أن السوط تاريخي.

لذلك، لا «التحليل المنطقي» للاستقلال الذاتي، ولا الاستشهاد بالتاريخ، بقادرين على تقديم ظل من تبرير قائم على «المبادئ» لنزعة البوند الخصوصية. وبالمقابل لا نستطيع أن ننكر الطابع المبدئي لحجة البوند الثالثة المستندة إلى فكرة أمة يهودية.

ومن سوء الحظ أن هذه فكرة صهيونية خاطئة تماما ورجعية في جوهرها. يقول المنظر الماركسي النابغ كارل كاوتسكي (أنظر: الشرارة، عدد 42، والطبعة الخاصة لمقال «مذبحة كيشينيف والفضيحة اليهودية» من ذات العدد، ص 3). «لقد كَفَّ اليهود عن الوجود كأمة هي التي لا يمكن أن يقوم لها كيان بدون أرض». وقد قرّر هذا المؤلف نفسه، في دراسة حديثة العهد لقضية الخصائص القومية في النمسا وفي محاولة لتقديم تعريف علمي لمفهوم القومية، ضرورة وجود علامتين أساسيتين لذلك المفهوم: اللغة والأرض (الأزمة الحديثة، عدد 2، 1903). وهذا ما كتبه أيضا حرفيًا بحرف يهودي فرنسي، هو الراديكالي ألفريد ناكيه، في جداله مع المعادين للسامية والصهاينة. فهو يقول عن الصهيوني المعروف برنار لازار: «إذا كان قد حلا لبرنار لازار أن يعتبر نفسه مواطنا من شعب خاص فذلك شأنه. أما أنا فأنتي أصرّح، أنا الذي ولدت يهوديا... بأنني لا أعترف بقومية يهودية... وليس لي من قومية غير القومية الفرنسية...

هل اليهود أمة؟ إنني أحيب، رغم أنهم ألفوا شعبا في ماضٍ انقضى منذ عهد بعيد، جوابا قاطعا: كلا! فالشعب يستلزم مقدّما عدّة شروط غير متوفرة هنا. لا بد له أولا من أرض يتطوّر عليها، لا بد له، في أيامنا هذه على الأقل، وبانتظار الاتحاد العالمي الذي سيوسع هذا الأساس، من لغة مشتركة. والحال أن اليهود لم يعد لهم أرض مشتركة ولا لغة مشتركة... ولا أعتقد أنني أضيف شيئا جديدا إذا قلت أن برنار لازار، مثله مثلي، لا يعرف كلمة واحدة من العبرية. وأن الصهيونية، إن حالفها النجاح، ستواجه أكبر الحرج في التفاهم مع مشاييها من الأجزاء الأخرى من العالم» (الجمهورية الصغيرة، 24 أيلول 1903). «يتمايز اليهود الألمان والفرنسيون عن اليهود البولونيين أو الروس. ثم إن صفاتهم الخاصة لا تحمل أبدا أي أثر لطابع قومي. وإذا سمحنا لأنفسنا أن نزع مع دريمون أن اليهود يشكلون أمة، فإن تلك الأمة ستكون مصطنعة. والحق أنّ اليهودي الحديث هو نتاج الانتخاب المضاد للطبيعة الذي خضع له أسلافه طوال ثمانية عشر قرنا». ولا يبقى بعد هذا من سبيل أمام

البوند غير أن ينشأ فكرة قومية خصوصية لليهود الروس تكون لغتها الأدشيتية وأرضها حدود الإقامة الخاصة بهم¹.

إن فكرة شعب يهودي خاص، علاوة على أنها متداعية مطلق التداعي من وجهة النظر العلمية، رجعية في مرماها السياسي. والوقائع المعروفة من الجميع لتاريخ حديث العهد والأحداث السياسية المعاصرة هي بين أيدينا لتقدم لنا الدليل العلمي القاطع على ذلك. ففي أوروبا قاطبة سار سقوط الإقطاع وتطور الحرية السياسية جنباً إلى جنب مع التحرر السياسي لليهود الذين تخلوا عن الأدشيتية ليتبنوا لغة الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه، وبصورة عامة، مع التقدم المحقق لاندماجم في السكان الذين يحيطون بهم. فهل ينبغي علينا أن نرجع دوماً إلى نظرياتنا الخاصة فنعلن أن روسيا ستشكل استثناء، رغم أن حركة تحرر اليهود أعمق وأوسع فيها من أي مكان آخر بفضل يقظة وعي بطولي للذات عند العمال اليهود؟ أمن الممكن أن نلجأ إلى الصدفة لنفسر أنّ القوى الرجعية في أوروبا بأسرها، وفي روسيا على الأخص، هي على وجه التحديد التي تحتج على اندماج اليهود وتبذل قصارى جهدها لتأبين خصوصيتهم؟

ليس للقضية اليهودية سوى طرح واحد: إما اندماج وإما خصوصية؟ وفكرة «قومية» يهودية فكرة ذات طابع رجعي واضح لا لدى أنصارها المنسجمين مع أنفسهم (الصهاينة) فحسب، بل أيضاً لدى أولئك الذين يحاولون التوفيق بينها وبين أفكار الاشتراكية-الديمقراطية (البوند). ففكرة قومية يهودية تناقض مصالح العمال اليهود إذ تخلق لديهم، علناً أو ضمناً، حالة عداً للاندماج، حالة نفسية هي حالة «الغيتو». يكتب رينان: «عندما أصدرت الجمعية الوطنية عام 1791 مرسوم تحرير اليهود، لم تول ألاً اهتماماً قليلاً للعرق... إن عمل القرن التاسع عشر هو هدم كل أنواع «الغيتو»، وأنا لا أثني على أولئك الذين يسعون إلى إعادة بنائه. ولقد قدم العرق اليهودي للعالم خدمات جليلة. ولسوف يتابع في المستقبل ما فعله في الماضي

¹ هي الحدود التي لا يسمح لليهود بتجاوزها في روسيا القيصرية.

بعد اندماجه في مختلف الأمم وبالانسجام مع شتى الوحدات القومية». ويعرب كارل كاوتسكي، ملمحا إلى اليهود الروس، عن رأيه بعبارات أشد حزما أيضا. فالسعداء تجاه الفئات الدخيلة من السكان لا يمكن أن يزول «إلا عندما تكف عن أن تكون عنصرا غريبا، وتذوب في جمهرة السكان. هذا هو الحلّ الوحيد الممكن للقضية اليهودية وعلينا أن نساند كلّ من يساهم في وضع حد للخصوصية اليهودية وها هو ذا البوند يعرقل هذا الحلّ الوحيد الممكن بعدم إقصائه لخصوصية اليهودية، بل على العكس بتعزيزه وتكريسه إياها بالترويج لفكرة «أمة» يهودية ولمشروع اتحاد العمال اليهود وغير اليهود. هاهنا يكمن الخطأ الأساسي لـ«نزعة البوند»، الخطأ الذي يجب أن يصححه وسيصححه الممثلون المنسجمون للاشتراكية-الديمقراطية اليهودية. وهذا الخطأ يؤدي بالبوند إلى فعل شاذ لا تعرف الاشتراكية-الديمقراطية الأيمية نظيرا له: إثارة رغبة العمال اليهود تجاه العمال غير اليهود، وزرع الشكوك في الأخيرين، وترويج الأراجيف عنهم. وإليك الدليل مأخوذا من ذلك الكراس نفسه: «إن مثل هذا الأمر غير المعقول (حرمان التنظيم العالمي لقومية بكاملها من الحق في التمثيل في هيئات الحزب المركزية) لا يمكن أن تنشط له الدعوة علنا (لاحظوا ذلك!) إلا في ما يخص العمال اليهود الذين ما يزال عليهم، نظرا إلى المصائر التاريخية للشعب اليهودي، أن تناضل حتى تعتبر نداء (!!) في الأسرة الكبيرة للطبقة العاملة العالمية». ومنذ فترة ليست بالبعيدة واجهنا مثل هذه الغضبة في صحيفة صهيونية تجسّأ محرروها التار واللهيب ضدّ «الشّرة»، إذ رأوا في التّضال الذي نشته ضدّ البوند رفض الاعتراف بـ«مساواة» اليهودي بغير اليهودي. وها هم جماعة البوند يتبنون لحسابهم هذه الحماقات الصهيونية! فهم يروجون لأكذوبة صارخة، لأننا «تحمّسنا للدّعوة» لـ«الحرمان من حقّ التمثيل» لا بالنسبة إلى اليهود «وحدهم» وإنما أيضا بالنسبة إلى الأرمن والجورجيين وغيرهم. أمّا بالنسبة للبولوتيين فقد دعونا إلى التقارب والاتحاد والاندماج بين العمال المناضلين بأسرهم ضد الأوتوقراطية الروسية. وإذا كان الحزب الاشتراكي البولوني قد أرغى وأزید ضدنا، فليس ذلك دون سبب! وإذا ما وصف التّضال في سبيل الفكرة الصهيونية عن أمة يهودية، وفي سبيل المبدأ

الاتحادي في تنظيم الحزب، بأنه «نضال من أجل مساواة اليهود في الأسرة الكبيرة للطبقة العمالية العالمية»، يكون التضال قد انحط بانتقاله من ميدان الأفكار والمبادئ إلى ميدان الشكوك والإثارة وتمجيد الآراء المسبقة التي تألفت عبر التاريخ. وفي هذا الدليل الساطع على الافتقار المطلق إلى سلاح فعلي في خدمة الأفكار والمبادئ.

هكذا نجد أنفسنا منقادين إلى الاستنتاج أن لا الحجج المنطقية ولا الحجج التاريخية ولا الحجج ذات التزعة القومية عند البوند تصمد أمام التقد. ومرحلة التشتت التي زادت من حدة الترددات في أوساط الاشتراكيين-الديمقراطيين الروس ومن حدة التزعة الخصوصية عند بعض المنظمات قد أثرت في الاتجاه نفسه -وبصورة أشد- على البوند. فبدلاً من أن يتبنى شعار التضال ضد هذه التزعة الخصوصية التي تألفت عبر التاريخ (والتي شدّ التشتت من أزرها، أنزلوها منزلة المبدأ، متشبّثين بسفسطات عن الطابع المتناقض جوهرياً للاستقلال الذاتي وبالفكرة الصهيونية عن أمة يهودية. ولن يكون في وسع البوند أن يتنحى عن الطريق الخاطئ الذي سار فيه إلا إذا أقرّ بجرأة وصراحة بهذا الخطأ وأعلن عن ارتداده نحو الاندماج، وإننا لعلنا اقتناع بأن خيرة ممثلي الأفكار الاشتراكية-الديمقراطية في أوساط العمال اليهود سيُرعّمون، عاجلاً أم آجلاً، البوند على التنحي عن طريق التزعة الخصوصية والمضي نحو طريق الاندماج ❁

نشر لأول مرة في:

الشرارة، عدد 51، 22 تشرين الأول 1903.

أتمنّى
2012